الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٩٦**

الاثنين ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة السيد كروسي (هنغاريا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٤.

البند ٦٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس حقوق الإنسان

(A/66/53/Add.2 و A/66/53/Add.2/Corr.1)

السيد باليرو بريسينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): في فنزويلا يتمتع الناس بحقوق الإنسان بصورة كاملة، إذ أن لدينا نموذجا للديمقراطية لا يفتأ يتحسن كل يوم من خلال المشاركة الشعبية.

على مدى السنوات الـ ١٣ الماضية، شهدت فنزويلا من الانتخابات الديمقراطية والتعددية أكثر مما شهده أي بلد آخر في العالم. تتمتع المعارضة بجميع الحقوق والضمانات التي يكفلها لها دستورنا. أمس، على سبيل المثال، اختارت المعارضة مرشحها للرئاسة، الذي سيتنافس مع الرئيس هوغو تشابيث فرياس، وقد تلقى كل الدعم اللوجستي والتقني من المجلس الانتخابي الوطني – وهو هيئة مستقلة تابعة الدولة — ومن القوات المسلحة الوطنية البوليفارية، الضامن لديمقراطيتنا. لقد أثبتت فنزويلا مرة أخرى للعالم جودة ديمقراطيتها وشفافيتها. وهكذا، فإن حقوق الإنسان وممارستها ممارسة كاملة تشكل الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية التشاركية الموجودة في بلدي.

اسمحوا لي أن أتلو عليكم البيان بشأن سوريا الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات للبلدان التي تشكل التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية، خلال مؤتمر القمة الحادي عشر، الذي عقد في كراكاس في ٤ و ٥ شباط/فبراير.

”كرر رؤساء دول وحكومات التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية إدانتهم للسياسة المنهجية القائمة على التدخل في شؤون الجمهورية العربية السورية الشقيقة وزعزعة استقرارها، بهدف فرض تغيير النظام في سوريا بالقوة على الشعب السوري. تدين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

البلدان الأعضاء في التحالف أعمال العنف المسلح التي تشنها جماعات غير نظامية، بدعم من الدول الأجنبية، ضد الشعب السوري، ونأمل أن يعود المجتمع السوري إلى العيش في سلام وأن يتطور في جو من السلام“.

”وتعيد بلدان البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية التأكيد على دعمها لسياسات الإصلاح والحوار الوطني التي تدعو إليها حكومة الرئيس بشار الأسد، والتي تهدف إلى إيجاد حل سلمي وسياسي للأزمة الراهنة مع احترام سيادة الشعب السوري والسلامة الإقليمية لذلك البلد الشقيق العربي“.

وقالت بعثة مراقبي جامعة الدول العربية في سوريا، التي عملت في الموقع والتي تم تعليق عملها لسبب غير مفهوم، في تقريرها إن وسائط الإعلام الغربية رسمت صورة مشوهة للواقع السائد في ذلك البلد. وأكدت أن الرئيس بشار الأسد لبى الإصلاحات الديمقراطية التي تهدف إلى تحقيق التعايش بين أبناء شعبه وأوفى أيضا بالالتزامات بموجب البروتوكول الموقع مع الجامعة العربية.

وأشارت إلى أن السلطات الحكومية لم تقمع الاحتجاجات السلمية من قبل أنصار الحكومة والمعارضة. وكشفت عن أن القطاعات السياسية المناهضة للرئيس بشار الأسد نظمت جماعات مسلحة ارتكبت أعمال عنف ضد القوات الحكومية والمدنيين، مما تسبب في سقوط العديد من القتلى والجرحى.

ومن بين هذه الجماعات المسلحة، كما جاء في التقرير، ما يسمى الجيش السوري الحر الذي يتألف من أكثر من ٣ ٠٠٠ فرد. وفي ١٠ شباط/فبراير، ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية في لندن أن

”أفرادا من الجيش السوري الحر أبلغوا هيئة الإذاعة البريطانية بأن هذه المنظمة مسؤولة عن الهجوم المزدوج الذي شُن يوم الجمعة في حلب، ثاني أكبر المدن السورية، والذي لقي ما لا يقل عن ٢٥ شخصا حتفهم فيه وجُرح ١٧٥“.

وجمهورية فنزويلا البوليفارية تعرب عن أسفها العميق للخسائر في الأرواح البشرية، سواء كانوا من المؤيدين للحكومة أو المعارضة، وتعبر عن مشاعر التضامن لأسر وأصدقاء الضحايا.

يجب خروج المظاهرات الشعبية بطريقة سلمية وفي إطار النظام القانوني والدستوري القائم. ونحن نشجب اللجوء إلى الإرهاب لتحقيق المطالب المشروعة للشعب السوري.

وتحت دعوى المساعدة الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان ومسؤولية الحماية، تسلح الدول الاستعمارية وبعض حلفائها الميليشيات المعارضة وتمولها وتدربها وتوفر لها المشورة للإطاحة بحكومة الرئيس بشار الأسد. ومن الواضح أن تلك الدول وحلفاءها لا يريدون السلام. إنهم لا يهتمون بحقوق الإنسان أو الديمقراطية. وهم لا يؤمنون بالحوار السياسي لإيجاد حل سياسي وسلمي للحالة في سوريا. ومن الواضح تماما أنهم يسعون إلى تغيير النظام من أجل استبدال حكومة الرئيس بشار الأسد من خلال العنف. ولهذا السبب، هم يقللون من شأن الإصلاحات السياسية التي نفذها الرئيس السوري. ولهذا السبب، هم يرفضون جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الروسي، والتي تسعى إلى إيجاد حل سلمي وتفاوضي للحالة في ذلك البلد. فلنتذكر أنه جرى رسم أبشع صورة لمبادرة السلام التي روج لها الاتحاد الأفريقي في حالة ليبيا.

وإذا كان الهدف هو إعادة التأكيد على الالتزام القوي بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها الإقليمية وبمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، يجب إذاً وقف تقديم الدعم السياسي والعسكري والمالي والإعلامي الأجنبي للمعارضة والجماعات الإرهابية في ذلك البلد.

ووسائط الإعلام، التي تعمل في خدمة الإمبريالية، تهاجم باستمرار مبادرة الحوار والسلام التي يروج لها الاتحاد الروسي. وهي تشوه الموقف المشرف الذي اتخذته روسيا والصين في مجلس الأمن، والذي حال دون تأييد تلك الهيئة لانقلاب ضد الرئيس السوري.

وقادة الإمبريالية وحلفاؤهم يعلنون بلا أساس أن ما يسمونه المجتمع الدولي يرفض مقترحات روسيا والصين كما لو كانت الدولتان وغيرهما من البلدان، بما فيها البلدان التي تشكل البديل البوليفاري، ليست أعضاء في المجتمع الدولي.

وكما هو واضح في حالة ليبيا، فإن استخدام قوات أجنبية لإسقاط حكومة شرعية لا يؤدي إلا إلى الفوضى والمزيد من العنف والمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

دعونا ألا نسمح للتاريخ المشؤوم من التدخلات الإمبريالية في ليبيا والعراق وأفغانستان والعديد من البلدان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتكرار نفسه في سوريا. لماذا الإصرار على نشر الفوضى والعنف بدلا من السلام والإخوة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط؟

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تشكر المملكة المتحدة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتها الإعلامية في هذا الصباح. ونحن نرحب بالدور الحيوي الذي تقوم به هي ومكتبها لضمان إدراك المجتمع الدولي للفظائع المروعة التي يرتكبها بشار الأسد ونظامه.

وأنا أؤيد البيان الذي تم الإدلاء به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد مضى أسبوع بالكاد منذ منع مجلس الأمن من اتخاذ إجراءات لدعم جهود جامعة الدول العربية التي تهدف إلى إنهاء الأعمال الوحشية في سوريا وتيسير انتقال سياسي سلمي بقيادة السوريين (انظر S/PV.6711). وقد صعد الرئيس الأسد ونظامه حملة العنف والقمع، مستمدا الجرأة من عجز المجلس عن التصرف. وهم يستخدمون المدفعية الثقيلة بشكل عشوائي لقصف المدنيين العزل في حمص وحماه والزبداني وفي ضواحي دمشق، وذلك في محاولة لإسكات الذين يسعون فحسب إلى ممارسة حقوقهم الديمقراطية المشروعة.

وقُتل مئات الأشخاص خلال الأيام القليلة الماضية، إضافة إلى أكثر من ٦ ٠٠٠ شخص أبلغت لجنة التحقيق المستقلة مجلس حقوق الإنسان بوفاتهم في كانون الأول/ديسمبر. وكما أوضحت المفوضة السامية، فقد جرى احتجاز الآلاف من السوريين العاديين بشكل غير قانوني وتعذيبهم وقتلهم في انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان، تشكل بالتأكيد تقريبا جرائم ضد الإنسانية. وثبت مرارا أن وعود الأسد بوضع حد للعنف لا تعدو كونها مجرد كلمات فارغة تهدف إلى كسب الوقت لمواصلة سحق تطلعات شعبه بالقوة الوحشية والدموية.

وتجاهل النظام السوري الإدانة القوية من قبل مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. تجاهل دعوات المفوضة السامية والأمين العام. ومنع لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي أنشئت كرد فعل على حالة حقوق الإنسان الآخذة في التدهور، من الدخول إلى سوريا. ولم ينفذ خطة عمل جامعة الدول العربية، رغم موافقته على القيام بذلك.

وستفشل إستراتيجية الأسد في الأجل الطويل. ولن تؤدي حملته القمعية سوى إلى تأجيج دوامة العنف في سوريا، وزيادة احتمالات الانزلاق إلى حرب أهلية واسعة النطاق. ويتعين على المجتمع الدولي السعي إلى إيجاد حل سلمي سريع لمنع هذه المأساة الرهيبة من أن تتوسع بشكل أكبر. وثمة أولئك الذين يقولون أنه يجب علينا أن نتحلى بالصبر، وأنه ينبغي لنا إتاحة الوقت لبشار الأسد حتى ينفذ الإصلاح. لكن في عام

واحد تقريبا من القمع الفتاك، لم يجر أي إصلاح، بل فقط قتل لا مبرر له ووعود لم يجر الوفاء بها وخداع واضح ومراوغة لا نهاية لها.

إننا نرحب بالريادة القوية لجامعة الدول العربية في مجال إيجاد حل سلمي للأزمة. ونشيد ببيان جامعة الدول العربية الذي أصدرته خلال نهاية هذا الأسبوع. ونظل ملتزمين بدعم عملية يقودها العرب لإنهاء الأزمة في سوريا بشكل يجنب التدخل العسكري.

ونشير إلى الاقتراح الوارد في قرار الجامعة العربية المؤرخ ١٢ شباط/فبراير، المتعلق بالمضي قدما في اتخاذ قرار في الجمعية العامة. ونؤيد تلك المبادرة، ونحث جميع الدول الأعضاء على القيام بذلك أيضا.

ونرحب بالإعلان عن مجموعة أصدقاء سوريا. وسنعمل بشكل وثيق مع جامعة الدول العربية بينما هي بصدد إنشاء المجموعة. ونأمل في أن تركز مجموعة الأصدقاء الجهود الدولية على إرساء عملية الانتقال السياسي في سوريا والإشراف عليها، تمشيا مع قرارات جامعة الدول العربية التي اتخذتها في ٢٢ كانون الثاني/يناير. وكجزء من العملية، نأمل أن تكون قادرة على دعم المعارضة السورية، لأجل أن تعتمد موقفا موحدا، وتصبح ممثلة لكل طوائف سوريا.

لكن تلك المبادرات لا تكفي وحدها، إذ أن الشعب السوري يحس بشكل مبرر بأن الأمم المتحدة قد تخلت عن قضيته بشكل مخجل. ولابد لنا كدول أعضاء فرادى ومجتمعين توجيه إشارة واضحة له بأن ذلك غير صحيح. ويجب علينا مضاعفة جهودنا لوقف العنف في سوريا. ويتعين علينا تقديم دعمنا الكامل لجهود جامعة الدول العربية، بغية ضمان إجراء عملية انتقالية سلمية. كما يتعين علينا أن نبين بوضوح بأن أولئك الذين ارتكبوا فظائع مروعة سيخضعون للمساءلة على أفعالهم.

السيد رشينسكي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): ترديدا للبيانات المتكررة لرئيس وزرائنا ووزير خارجيتنا، تعرب كندا اليوم مرة أخرى عن استيائها جراء أعمال العنف الفظيعة التي أطلقها نظام الأسد ضد الشعب السوري. فقد قتل الآلاف واعتقل المزيد من الآلاف وعذبوا وحرموا من حقوقهم الإنسانية. و منع سوريا دخول وسائل الإعلام الدولية وأغلب المنظمات الإنسانية إليها لن ينجح في حجب همجية نظام الأسد عن أنظار العالم.

ودفعتنا حملة القمع الحقيرة التي دامت ١١ شهرا إلى فرض جزاءات صارمة على النظام وأعوانه. وقدمت كندا أيضا مساعدات إنسانية للتخفيف من معاناة الشعب السوري، من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

إن الإخفاق الأخير لمجلس الأمن (أنظر S/PV.6711) في التعامل مع الأزمة في سوريا بشكل فعال، مخيب جدا للآمال. ولم يكن مشروع القرار الذي عرض على مجلس الأمن سيسمح باستخدام القوة، أو حتى فرض جزاءات. ومنع استخدام حق النقض من قبل عضوين دائمين، مجلس الأمن من تأييد مقترح المنطقة العربية نفسها، القاضي بإنهاء العنف. والاستمرار في إمداد نظام ضالع في قتل شعبه، بالسلاح أمر مشين، وسيحاكم التاريخ بحزم أولئك الذين ساعدت عرقلتهم فحسب على إطالة العنف الذي لا مبرر له.

(تكلم بالفرنسية)

إن كندا قد أيدت الجهود التي يبذلها مجلس حقوق الإنسان لمعالجة الأزمة في سوريا. ويتضمن تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، حقائق مثبتة مقلقة للغاية، تشير إلى أنماط مروعة لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ارتكاب جرائم بشعة ضد النساء والأطفال. ويعبر التقرير عن معاناة جميع الضحايا، رغم الرفض المعرقل لنظام الأسد بالسماح بالدخول إلى سوريا.

إن كندا تدعو سوريا إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس حقوق الإنسان، دون المزيد من التأخير، بما في ذلك التعاون مع لجنة التحقيق.

ونظرا لرفض النظام المتكرر تغيير أساليبه، بما في ذلك فشله في تهيئة بيئة مواتية لإصلاحاته المقترحة، فضلا عن السفك المتزايد للدماء، فينبغي على المجتمع الدولي التحرك لدعم مطالب الشعب السوري المشروعة من أجل التغيير.

وتدعو كندا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاشتراك في عزل النظام السوري الحالي، حتى يتوقف الرئيس الأسد وأنصاره عن ارتكاب فظائع بحق المدنيين السوريين الأبرياء. ويتعين أن يتلقى الأسد وأولئك الذين يساندونه رسالة مفادها بأن الدول المحبة للسلام في العالم تعمل مجتمعة لأجل إنهاء نظامه القمعي.

(تكلم بالانكليزية)

إن كندا ترحب بمشاركة وقيادة الجامعة العربية فيما يخص محاولة إنهاء الأزمة في سوريا. وتدعم كندا مقترح الجامعة العربية الذي يرمي إلى تحقيق انتقال سلمي نحو الديمقراطية في سوريا، ويحث سوريا على التعاون الكامل مع الجامعة العربية. وتتطلع كندا إلى رؤية سوريا حرة وديمقراطية تحترم حقوق الإنسان لشعبها وتعيش في سلام مع جيرانها.

كما تشجع كندا الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان على تقديم المساعدة اللازمة لجهود الجامعة العربية.

إن رفض نظام الأسد احترام حقوق الإنسان للشعب السوري وحمايتها، وفشل مجلس الأمن في معالجة الحالة، يتطلب إجراء حازما من قبل الجمعية العامة. وليس بوسع الشعب السوري تحمل المزيد من التأخير.

السيد نونيث موسكويرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تستمر كوبا في متابعة الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية بعناية فائقة. والأخبار والمعلومات المتاحة غير كاملة، مجزأة وجرى التلاعب بها في الغالب. إن الدعوات إلى العنف، والعدوان العسكري والتدخل الأجنبي، التي تؤيدها وسائل الإعلام ومسؤولون رفيعو المستوى، في بعض الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، مسائل تثير قلقا كبيرا.

إن كوبا تدين تلاعب وأكاذيب وسائل الإعلام، التي تروم تبرير العدوان على الشعب السوري. ومما يزعج للغاية، دعوات أولئك الذين يدعون إلى تغيير النظام في سوريا ويدافعون عن استخدام القوة والعنف، بدلا من الإسهام في الجهود الرامية إلى إرساء الحوار والتفاوض بين جميع الأطراف.

إننا نرفض الميل إلى تجاهل المقترحات والتدابير التي تتخذها الحكومة السورية، وتجاهل الجهود التي تبذلها بعض البلدان لتجنب استمرار العنف في ذلك البلد الشقيق. وستكون للحرب الأهلية في سوريا أو لتدخل قوات أجنبية عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين، خصوصا فيما يخص منطقة الشرق الأوسط المضطربة.

وتتشاطر كوبا القلق جراء الخسائر في الأرواح البريئة في سوريا، وفي أي جزء من العالم، وتدين جميع أعمال العنف التي تحدث في ذلك البلد. وفي الوقت نفسه، فإن بلدنا يرفض رفضا قاطعا التدخل الأجنبي، سواء كان ذلك مباشرة أو من خلال دعم الجماعات المسلحة غير النظامية، وتعزيز الهجمات العنيفة التي لم تسفر إلا عن الدمار وزيادة عدد القتلى.

ويدل الموقف الذي اتخذته بعض الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن الشرق الأوسط، والتفجيرات غير المبررة الناجمة عن تفسير مخادع لقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١)، وقتل المدنيين، وقبول الإجراءات التي تتخذها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والتواطؤ الصامت معها، على أن تعزيز حقوق الإنسان لا يشكل الدافع الرئيسي لمن يوجهون الدعوة إلى الجمعية العامة كي تبت في الموضوع

المعروض علينا اليوم.

وعلى ضوء الخبرات وسوابق الحالات التي حدثت مؤخراً، التي تم فيها تحوير ميثاق الأمم المتحدة بصورة واضحة، وعلى ضوء ممارسات الكيل بمكيالين والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، فإننا نؤكد مجددا رفضنا لأية محاولة للانتقاص من استقلال سوريا وسيادتها وسلامة أراضيها. وتؤيد كوبا البحث عن حل سياسي للأزمة الراهنة، جنباً إلى جنب مع الاحترام الكامل لسيادتها واستقلالها. ومن شأن الشعب السوري وسلطاته وحدهما، تحديد السبل والوسائل التي تكفل تنفيذ إرادة الشعب السوري. ويتمثل دور المجتمع الدولي في هذا الوقت العصيب تجاه إحدى الدول الأعضاء، في تقديم المساعدة في مجال الحفاظ على السلام والاستقرار في ذلك البلد، وليس التحريض على الأعمال التي تسبب الموت والجريمة وممارسة العنف ضد الأبرياء وإثارة الاضطرابات المدنية.

ونعيد تأكيد التزامنا القوي بتأييد حق سوريا في تقرير مصيرها، ونؤكد ثقتنا في قدرة الشعب السوري وحكومته على حل مشاكلهما الداخلية دون تدخل أجنبي أو فرض أي قرارات عليهما من الخارج.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي في وقت سابق من اليوم (أنظر A/66/PV.95).

وفي الوقت الذي نتكلم فيه هنا في نيويورك، لا يزال النظام القمعي يقتل ويجرح ويسبب التشوهات لأفراد شعبه. ولا ريب في أن الشعب السوري في أمسّ الحاجة إلى مساعدتنا. فقبل ثلاثة أشهر هنا في الجمعية العامة، أدان المجتمع الدولي بحزم وبأغلبية ساحقة، ممارسات العنف المنهجي وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل السلطات السورية. وها نحن نستمع اليوم مرة أخرى، إلى إفادات تشير إلى حالة ميدانية شنيعة ومروعة هناك، خاصة وأنها تتفاقم وتزداد سوءاً على نحو مطرد. فعدد القتلى يزداد يوميا، بدليل قتل الآلاف من المدنيين، بمن فيهم مئات الأطفال، في ذات الوقت الذي يتسع فيه نطاق الاعتقالات التعسفية والتعذيب والاغتصاب وسوء المعاملة من قبل النظام الحاكم في دمشق.

ويجب وضع حد لأعمال القتل والقمع. وتجب مساءلة المسؤولين عن الفظائع التي ارتكبت بموجب القانون الدولي. ونرحب بتأييد جامعة الدول العربية لتلك الدعوة. ونثني على الأمين العام بان كي – مون لإدانته الواضحة التي لا لبس فيها لسفك الدماء. وبذلك فقد أعطى صوتا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في وقت لم يرتق فيه مجلس الأمن – لأسباب معلومة– إلى مستوى مسؤوليته.

ونرحب أيضا بالكلمات الواضحة التي أدلت بها المفوضة السامية، بيلاي، بشأن الحالة الميدانية المروعة في ذلك البلد. وليس لديّ أدنى شك في أن التقرير الذي قدمته لجنة تقصي الحقائق المستقلة إلى مجلس حقوق الإنسان سوف يؤكد مرة أخرى تلك الحقائق المروعة. وتواصل ألمانيا الدعوة إلى إنشاء لجنة تحقيق مكلفة من قبل مجلس الأمن. ولا بد من مساءلة المسؤولين عن ارتكاب تلك الفظائع دون أدنى شك. ونكرر أيضا مطالبتنا بوصول الرعاية الطبية دون عائق أو أي تمييز إلى من هم بحاجة إليها.

لقد أثبتت جامعة الدول العربية عزمها على تسوية النزاع سلميا، وتيسير عملية الانتقال السياسي بقيادة سورية. ومع ذلك، فإن الحكومة السورية لا تبدي أي استعداد لوقف القمع والمشاركة في عملية سياسية سلمية. ولا تدل عمليات القصف العشوائي لمدينة حمص مؤخراً على الوحشية البالغة فحسب، بل أيضا على ازدراء صارخ للجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية. ونتشاطر تماما شعور جامعة الدول العربية بالحاجة الملحة إلى إيجاد حل للأزمة، بما في ذلك، مبادرتها المجددة

بشأن دعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. ولا تزال ألمانيا مقتنعة بأن الحالة في سوريا تقتضي أن يضطلع مجلس الأمن بدوره.

وتؤيد ألمانيا أيضا ترشيح مبعوث خاص للجامعة العربية لتيسير عملية الانتقال السياسي. ونرحب أيضا بالدعوة إلى عقد اجتماع لمجموعة أصدقاء سوريا في ٢٤ شباط/فبراير في تونس.

ونؤيد أخيرا، فكرة عرض مشروع قرار على الجمعية العامة من قبل مجموعة الدول العربية. ونشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعم قرار كهذا.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):تشعر الحكومة البرازيلية بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة على نحو متسارع في سوريا. إن مستوى العنف الذي نشهده الآن في سوريا خطير للغاية. وتبعث الأحداث التي شهدتها حمص ومدن أخرى مؤخراً على القلق البالغ. ونكرر رفضنا لأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان الجارية في سوريا، ودعمنا الكامل لعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ولجنة التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. ونجدد دعوتنا إلى السلطات السورية لأن تمتثل لالتزاماتها الدولية بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن الالتزامات التي تعهدت بها لجامعة الدول العربية في ذلك الصدد.

ويقتضي حل الصراع السوري الشروع في عملية سياسية بقيادة وطنية. ويجب على الحكومة بذل المزيد من الجهد والعمل بصورة أسرع من أجل تهيئة الظروف اللازمة لبدء المفاوضات. ويجب وقف القمع السياسي فوراً. ويتعين أن تتيح الإصلاحات المجال لإحداث تغيير حقيقي وفي الوقت المناسب، بما يمكّن من التشجيع على المزيد من الحكم الديمقراطي. ويتعين على المعارضة أن تسهم من خلال المشاركة البناءة في أقرب وقت تتهيأ فيه الظروف المناسبة. ومن الواضح أن مستقبل سوريا بيد السوريين، غير أنه يمكن بل ينبغي للمجتمع الدولي تقديم المساعدة.

وينبغي أن تبعث الأمم المتحدة برسالة واضحة وموحدة بشأن إدانة انتهاكات حقوق الإنسان، في ذات الوقت الذي تدعم فيه جهود الجامعة العربية، جنباً إلى جنب مع عملية سياسية محورية بقيادة سورية. ويجب أن يسترشد عملنا على الصعيدين الجماعي والفردي بضرورة وضع حد للعنف، وتعزيز الاستقرار ومساعدة الطرفين على إيجاد طريق للخروج من المأزق السياسي الحالي. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهوده الدبلوماسية في هذه المرحلة، فضلاً عن السعي إلى إيجاد منبر لتوافق الآراء. والبرازيل مستعدة للقيام بدورها في هذا الصدد.

ولا تزال مشاركة جامعة الدول العربية هامة للغاية. ونؤيد بشدة مشاركة أكبر من جانب الأمم المتحدة، بالتعاون مع جامعة الدول العربية. ونحن نتشاطر الأهداف ذاتها. وتقتضي هذه اللحظة تعاونا حقيقيا بيننا، وقبل ذلك، عزما أكيداً لتجنب إراقة المزيد من الدماء. ونحن مدينون بذلك لشعب سوريا وجيرانه.

السيدة مورغان (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): يقدر وفدي عقد هذا الاجتماع البالغ الأهمية استجابة للنداء الذي وجهه مجلس حقوق الإنسان إلى الأجهزة الرئيسية للمنظمة للنظر في تقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق التي أنشأها المجلس للتحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة في سوريا، واعتماد الإجراءات المناسبة.

تسعى الدورات الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان إلى التصدي للانتهاكات الملحة لحقوق الإنسان. ومن المهم، عندما يطلب مجلس حقوق الإنسان تدخل الأجهزة الأخرى في المنظومة، أن تستجيب بنفس روح الاستعجال من أجل

إيجاد حل للحالة في امتثال كامل للقانون الدولي. ويصبح تدخل الجمعية العامة أكثر أهمية نظرا لعدم اتخاذ إجراءات محددة من جانب مجلس الأمن، وتدهور الحالة في سوريا.

نحن نقدر وجود المفوضة السامية لحقوق الإنسان لإحاطة الجمعية العامة علما بشأن تصاعد العنف ضد السكان المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان. ونؤيد الإجراءات التي اتخذتها المفوضة السامية وفقا لولايتها.

تكرر المكسيك إدانتها الشديدة لأعمال العنف ضد السكان المدنيين في الجمهورية العربية السورية. إن التقارير التي تفيد بالاستخدام العشوائي للمدفعية والأسلحة الأخرى من قبل قوات الدولة في المناطق المدنية مدعاة للقلق البالغ. شهدنا حالة من تصاعد الانتهاكات لحقوق الإنسان في الأشهر الأخيرة. ولهذا السبب أيدنا مجلس حقوق الإنسان وقرارات الجمعية العامة التي تدين هذه الانتهاكات. ونأسف لعدم تعاون الحكومة السورية مع الآليات الدولية في هذا الصدد، ولاسيما اللجنة الدولية للتحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

وتدعو المكسيك السلطات السورية إلى وقف استخدام القوة وحماية حقوق الإنسان وإقامة حوار شامل يلبي التطلعات المشروعة لمواطنيها. وتعرب المكسيك عن تأييدها للجهود الدولية الجارية الرامية إلى تسوية الحالة الراهنة في سياق الهيئات الدولية المختصة، الإقليمية والعالمية، في ظل الاحترام الكامل للقانون الدولي. وننوه بالجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية لتشجيع التوصل إلى حل سلمي للصراع.

لن يمكن للأمم المتحدة أن تقف مكتوفة الأيدي أو غير مكترثة إزاء الحالات التي تهدد بخطر التحول إلى مآس إنسانية جديدة. يضطلع مجلس الأمن بمسؤولية التصرف بشكل حاسم في الوقت المناسب عندما يستخدم العنف العشوائي ضد السكان المدنيين. إن مبدأ عدم التدخل يصل إلى حده عندما يتعلق الأمر بالقيم الأساسية للمجتمع الدولي وبالانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية للشعوب والأفراد، ويزداد ذلك عندما توصف بأنها جرائم ضد الإنسانية.

وفي سياق الحالة الحالية في سوريا، من الضروري أن يؤكد المجتمع الدولي بوضوح أنه لن يقبل أن تصبح القواعد الأساسية للقانون الدولي وحقوق الإنسان غير ذات صلة.

السيد وتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): نحن أيضا نشعر بالامتنان للتقرير المفصل والمؤسف الذي قدمته المفوضة السامية لحقوق الإنسان. رفضت السلطات السورية عمدا الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وارتكبت جرائم ضد الإنسانية. اختارت السلطات السورية أن تقمع بوحشية الاحتجاجات السلمية بصورة عامة في سوريا وتنتهج سياسة إطلاق النار بقصد القتل. ومن المفزع ما ذكر من أن الأطفال السوريين تعرضوا لأبشع الجرائم، بما في ذلك التعذيب حتى الموت. كما تستخدم الأسلحة الثقيلة بشكل عشوائي ضد المدنيين الأبرياء في المناطق السكنية. وتدين النرويج بشدة أعمال العنف التي يقوم بها النظام السوري، وتعرب عن أسفها للمعاناة الإنسانية التي تسببت فيها.

لقد فقدت حكومة تستخدم قوتها العسكرية ضد مواطنيها بهذه الطريقة كل شرعية. ولا يمكن القول بعد الآن بأن السيد بشار الأسد يتكلم باسم الشعب السوري، وينبغي أن يتنحى كي يمكن بدء انتقال سياسي هادف نحو الديمقراطية.

ورغم الاتفاق على الالتزام بخطة عمل جامعة الدول العربية المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، فقد رفض النظام السوري عمدا الوفاء بهذه الوعود. وفي حين يتعين على جميع الأطراف إنهاء العنف، ليس هناك أي شك في أن السلطات السورية تتحمل المسؤولية الأساسية عن الالتزام بالقانون الدولي. وعلى السلطات السورية أيضا السماح بشكل عاجل بالوصول الكامل ودون عوائق للمساعدات الإنسانية الدولية.

منذ اندلعت الأزمة في آذار/مارس ٢٠١١، أيدت النرويج، مع شركائها، بقوة شتى الجهود لتناول الحالة في سوريا هنا في الأمم المتحدة. ودعونا أيضا إلى إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وعلاوة على ذلك، فقد فرضنا جزاءات محددة الأهداف ضد السلطات السورية وأولئك المسؤولين عن القمع العنيف. نحن مستعدون للنظر، بشكل مشترك مع الشركاء، في اتخاذ تدابير إضافية إذا استمر القمع.

ولا تزال النرويج تشعر بخيبة أمل عميقة لاستخدام حق النقض مؤخرا من جانب عضوين في مجلس الأمن. بيد أن ١٣ عضوا من أعضاء المجلس صوتوا تأييدا، وهو ما بعث رسالة قوية بشأن التأييد الدولي الواسع لمبادرة جامعة الدول العربية (أنظر S/PV/6711).

تمثل دعوة جامعة الدول العربية إلى عملية سياسية تقودها سوريا لتلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري الجهد الأكثر مصداقية للتوصل إلى حل سلمي وسياسي للأزمة. يجب أن يكون هذا الانتقال بقيادة سورية ويخضع لإشراف جامعة الدول العربية ويتبع جدولا زمنيا واضحا على أساس قرارها الصادر في ٢٢ كانون الثاني/يناير (أنظر S/2012/71، المرفق، الضميمة ١). إن جهود جامعة الدول العربية على مدى سبعة أشهر لوضع حد لإراقة الدماء جديرة بالثناء، رغم صعوبة التوصل إليه. إنها تحظى بتأييدنا الكامل.

بعثت النرويج رسالة دعم واضحة للشعب السوري، وسوف تستمر في العمل مع ممثلي المعارضة السورية أولئك الذين يلتزمون باللاعنف والديمقراطية. إن هذا الموقف، والحاجة إلى رصد الحالة على أرض الواقع، هما السبب في احتفاظ النرويج بوجودها الدبلوماسي في دمشق، والذي يخضع لاستعراض مستمر. ونؤيد، مع الشركاء العرب والدوليين، إنشاء فريق دعم دولي عريض النطاق من أجل انتقال سياسي سلمي عن طريق زيادة الضغط على السلطات السورية ولحماية الشعب السوري. ونثني على تونس لاستضافة الاجتماع الأول في ٢٤ شباط/فبراير.

وعلاوة على ذلك، نرحب بقرار جامعة الدول العربية في ١٢ شباط/فبراير، الذي نعتبره جزءا من خريطة طريق سياسية شاملة على أساس قرار الجامعة في ٢٢ كانون الثاني/يناير. ولذلك نأسف لرفضه على الفور من جانب السلطات السورية.

نحن نجتمع في الجمعية العامة لإبداء تضامننا مع الشعب السوري من خلال زيادة الضغط على النظام السوري، ولاتخاذ قرار دعما لإنهاء الأزمة في سوريا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): خلال الأسبوع المنقضي، شهد العالم المذبحة الهمجية للمدنيين في حمص. وأصاب ذلك العنف العالم بالصدمة. ونحن نشهد منذ ما يربو على العام وقوع أعمال عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان في جميع أنحاء سوريا.

وكما سمعنا من المفوضة السامية بيلاي اليوم، فقد توفي ما يزيد كثيرا على ٥ ٤٠٠ شخص. وأشار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى وجود أدلة قوية على ارتكاب قوات الأمن السورية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وكما قالت المفوضة السامية، فإن الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان لم تتواصل فحسب، بل تصاعدت بشكل حاد.

والنظام يستهدف المدنيين الأبرياء، بما في ذلك عن طريق توجيه الأسلحة الثقيلة والدبابات والقناصة ضد المدنيين، في المراكز السكانية الرئيسية مثل حمص وإدلب وحماة ودرعا. وهذه الانتهاكات تزداد سوءا حيث يتعرض أبناء الشعب السوري للاحتجاز دون وجه حق وللعنف الجنسي والتعذيب.

والأنباء عن تعذيب الأطفال، على وجه الخصوص، تشكل صدمة لنا جميعا. وذلك يجب أن يكون أمرا غير مقبول بالنسبة للمجتمع الدولي، وهو كذلك.

وتشعر حكومة بلدي بخيبة أمل عميقة إزاء استخدام حق النقض في ٤ شباط/فبراير ضد مشروع قرار مقترح لمجلس الأمن بشأن سوريا (انظر S/PV.6711). فمشروع القرار S/2012/77 لم يدع إلى اتخاذ إجراءات عسكرية ولا إلى تغيير النظام ولا إلى فرض حظر على الأسلحة أو حتى فرض جزاءات. وما فعله مشروع القرار، بشكل حاسم، كان الدعوة إلى دعم مبادرة الجامعة العربية للتوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة بقيادة السوريين.

والجامعة العربية تقف إلى جانب الشعب السوري وقد أظهرت قدرا كبيرا من الالتزام والقيادة العالمية في الأزمة. وينبغي بل ويجب أن تعرف الجامعة، وشعب سوريا في المقام الأول، أنهم ليسوا وحدهم. وأستراليا متحدة مع شركائنا العرب وغيرهم من الشركاء الدوليين في التزامنا ببذل كل ما في وسعنا للمساعدة. ودعمنا للجهود التي تبذلها الجامعة لا يتزعزع. وينبغي للرئيس الأسد أن يتعاون بصورة كاملة مع الجامعة العربية، بما في ذلك قرارها الصادر في ٢٢ كانون الثاني/يناير لتيسير تنفيذ عملية انتقال سياسي سلمي في سوريا (انظر S/2012/71، المرفق، الضميمة ١).

ولذلك، ترحب أستراليا بالدعوات المطالبة بالعمل مع الشركاء العرب لإنشاء فريق دعم دولي من البلدان ذات التفكير المماثل للعمل بشكل متضافر لدعم انتقال سلمي في سوريا ولإنهاء إراقة الدماء في أقرب وقت ممكن. وسيكون ذلك آلية رئيسية لتنسيق المساعدات الدولية لشعب سوريا ولدعم الجهود الدبلوماسية للجامعة ولمواصلة الضغط على الحكومة السورية لكي تضع حدا فوريا لأعمال العنف، وبالتأكيد، لضمان أن تظل الأزمة على جدول أعمال مجلس الأمن. ونرحب بالمؤتمر الذي يُنتظر أن تستضيفه تونس في ٢٤ شباط/فبراير.

والمجتمع الدولي يتحمل مسؤولية عن التحرك لحماية الشعب السوري من أعمال العنف المروعة التي ترتكبها حكومته. ومثلما حصلت شعوب مصر وتونس وليبيا والعديد من البلدان الأخرى في المنطقة الأخرى الآن على حريات جديدة للتمتع بحياة سياسية ديمقراطية وأكثر تمثيلا، فإن للشعب السوري نفس الحق في الحصول على نفس الفرصة. وقد فقد الرئيس الأسد كل شرعية وأظهر عدم اكتراثه المطلق بحقوق ورفاه شعبه. ولا بد من إنهاء العنف الذي تمارسه حكومته.

والتزام أستراليا تجاه شعب سوريا لا يزال قويا. وسنستمر في تقديم الدعم للاحتياجات الإنسانية الفورية للشعب السوري، بما في ذلك عن طريق الهلال الأحمر العربي السوري. وكما ذكرت المفوضة السامية بيلاي اليوم، فإن من الضروري بالتأكيد كفالة الوصول الفوري ودون عوائق للعاملين في المجال الإنساني.

وختاما، فإن الحكومة الاسترالية تعتقد أن المجتمع الدولي لا يزال له دور حيوي في السعي من أجل حل الأزمة. ويجب أن تظل سوريا على جدول أعمال مجلس الأمن، وسنستمر في تشجيع ذلك. كما أننا نتطلع إلى العمل مع الجامعة العربية والجماعات المتقاربة التفكير بشأن مشروع القرار المتعلق بسوريا الذي اقترحت مصر على الجمعية العامة النظر فيه، وذلك بهدف دعمه. ومن الواضح أن مشروع القرار هذا ضروري بشكل لا لبس فيه.

والحكومة الأسترالية تعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب مساءلة من يرتكبون أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية عن أفعالهم، وأن الشعب السوري، مثل الشعوب الأخرى في العالم العربي، ينبغي أن يتمتع بحرياته الأساسية– وهي حقوق تمثل، مثلما قالت المفوضة السامية

بيلاي اليوم، حقوقا لكل إنسان.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): من خلالكم، سيدي، أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة للجمعية العامة لمناقشة مسألة خطيرة وملحة مثل المسألة المعروضة علينا اليوم. وأود أيضا أن أشكر المفوضة السامية نافي بيلاي على إطلاعنا على أحدث التطورات منذ ١٩ كانون الأول/ديسمبر عندما تناولت الجمعية العامة لآخر مرة حالة حقوق الإنسان في سوريا (انظر A/66/PV.89). وما قصته علينا مروع ببساطة وهو يؤكد، مرة أخرى، على الحاجة الملحة إلى وضع حد لسفك الدماء في سوريا والشروع في عملية سياسية مجدية.

والبرتغال تؤيد تماما البيان الذي أدلى به السفير ماير – هارتينغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

في الواقع، إن تدهور الحالة في سوريا أمر مروع. ويجب علينا ألا ندخر وسعا لوقف التصعيد الخطير الذي يقود البلد نحو حرب أهلية. ونأسف بشدة لأن مجلس الأمن لم يتمكن من اعتماد قرار يدعو إلى إنهاء جميع أعمال العنف وإقامة حوار سياسي حقيقي بين السوريين. ومن غير المقبول بالمرة أن النظام السوري قد صعد، منذ ذلك الحين، هجماته القاتلة ضد أبناء شعبه. وهذا يجب أن يتوقف ببساطة ويجب أن يتوقف الآن.

خلال الأشهر الأحد عشر الماضية، نكث النظام السوري بالوعد تلو الآخر و لم يقرن الأقوال بالأفعال. ولكي يكون لتعهدات الحكومة السورية المعلنة بشأن الإصلاح والحوار والسلام أي مصداقية على الإطلاق، يجب عليها أن تضع حدا فوريا لحملتها الوحشية وأن تنفذ بصورة كاملة جميع الالتزامات التي تعهدت بها، بما في ذلك في إطار جامعة الدول العربية.

والانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات السورية والتي ذكرتها المفوضة السامية للتو يتعين أن تتوقف فورا ولا بد من مساءلة جميع المسؤولين عن هذه الانتهاكات. ونجدد نداءاتنا للسلطات السورية لكي تتعاون تعاونا كاملا مع مفوضية حقوق الإنسان ولجنة التحقيق.

والبرتغال تؤيد تماما الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية لوضع حد لسفك الدماء وضمان التوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن خطة العمل التي أعلنتها في تشرين الثاني/نوفمبر والقرار الذي اتخذته في ٢٢ كانون الثاني/يناير (انظر S/2012/71، المرفق، الضميمة ١) يوفران حلا شاملا وسلميا للأزمة السورية، يحافظ على وحدة سوريا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، في حين يمكن من الانتقال السياسي إلى نظام سياسي ديمقراطي وتعددي يتمتع في ظله جميع المواطنين بالمساواة ويتسنى تحقيق التطلعات المشروعة لجميع السوريين. والقرارات التي اتخذتها جامعة الدول العربية في عطلة نهاية الأسبوع الماضي تمثل إسهاما آخر في بلوغ هذا الهدف، وتحديدا، إنشاء فريق أصدقاء.

ولذلك، تحث البرتغال السلطات السورية على التعاون التام مع جامعة الدول العربية وتدعو جميع الأطراف السورية إلى المشاركة البناءة في حوار سياسي سلمي تحت رعاية جامعة الدول العربية، على النحو المنصوص عليه في قراراتها الأخيرة. والتنسيق بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد. والمبادرات المذكورة أعلاه لجامعة الدول العربية تمثل أفضل وسيلة عملية لحل الأزمة سلميا بالوسائل السياسية.

والبرتغال، من جانبها، ستواصل العمل بنشاط مع الجامعة العربية من أجل تحقيق تلك الأهداف.

السيد إراسوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تود شيلي أن تنضم إلى الذين أعربوا عن قلقهم واستيائهم في الجمعية

العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان إزاء أعمال العنف والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان في سوريا والتي تسببت في الآلاف من الوفيات، بما في ذلك مئات الأطفال. ولا يمكننا ألا نبالي بالتدهور التدريجي والمتسارع للحالة في سوريا، والناتج عن الاشتباكات المسلحة بين القوات الحكومية وجماعات مسلحة ومدنية.

تؤكد الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها في هذا الصباح من السيدة نافانيثيم بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، والتي نشكرها على تقريرها، أن هذا القلق له ما يبرره وأن من الضروري أن يعتمد المجتمع الدولي قرارا سريعا وفعالا لوقف الصراع والتوصل إلى حل سياسي للأزمة على أساس الاحترام الكامل لإرادة الشعب السوري.

في الوقت نفسه، تدرك حكومة شيلي وتؤيد تماما جهود جامعة الدول العربية من أجل تحقيق السلام، وكذلك الجهود التي يبذلها مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة من أجل اعتماد تدابير وتوصيات لاستعادة التعايش السلمي واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ووضع حد للانتهاكات الخطيرة والمستمرة لحقوق الإنسان في سوريا.

ومن الضروري اعتماد قرار لضمان حماية السكان المدنيين والاحترام الكامل لحقوق الإنسان وعمل المؤسسات والحوكمة الرشيدة والاستقرار في سوريا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

تأسف حكومة شيلي لأن مجلس الأمن لم يتمكن من الاتفاق على قرار في ٤ شباط/فبراير (انظر S/PV.6711). ولذلك، نعرب مجددا عن أملنا أن تتمكن هذه الهيئة الهامة قريبا من اعتماد قرار فعال يضمن حماية السكان المدنيين واستقرار الحالة في سوريا، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

وفي هذا الصدد، فإن حكومة شيلي تعتقد أنه ينبغي ممارسة حق النقض من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على نحو مقيد، وخصوصا عند التعامل مع ادعاءات يمكن أن تشكل جرائم ضد الإنسانية أو تطهيرا عرقيا أو جرائم حرب أو إبادة جماعية. وشيلي تأمل يحل محل الشلل في مجلس الأمن قرار يسهم، في سياق صلاحيات المجلس ووفقا لمهامه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، في إيجاد حل للأزمة السياسية والإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في سوريا.

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بقرار الرئيس بعقد اجتماع اليوم، ونشكر المفوضة السامية على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها حول آخر التطورات في سوريا. وهذا الاجتماع فرصة هامة لإرسال رسالة إلى الشعب السوري مفادها أن معاناتهم لن تمر دون أن يلاحظها أحد أو دون عقاب في الأمم المتحدة.

وليختنشتاين ترحب بالمبادرة البناءة لجامعة الدول العربية لإشراك السلطات السورية في عملية لإنهاء العنف فورا وضمان الانتقال السلمي وتحقيق المساءلة. والمبادرة تستحق الدعم الكامل من الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام. والمبادرة هي الخيار الوحيد المتاح، وهي الأمل الوحيد لوضع حد لإراقة الدماء بلا معنى.

ولذلك، فإننا نأسف لأن اثنين من أعضاء المجلس قررا استخدام حق النقض ضد مشروع قرار لمجلس الأمن (انظر S/PV.6711) كان من شأنه أن يدعم المبادرة، وذلك على الرغم من أنه تم بالفعل تعديل مشروع النص وخفضه إلى حده الأدنى بعد مفاوضات مكثفة وعلى الرغم من أن جميع أعضاء المجلس الآخرين صوتوا مؤيدين لمشروع القرار. ونحن نرى أن هذا السلوك يتنافى مع الالتزام المعلن عنه كثيرا بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة. وهو لا يتماشى مع المسؤوليات القانونية والأخلاقية للأعضاء الدائمين في المجلس

عند تعامله مع حالات تنطوي على إبادة جماعية أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. بل إنه لا يتماشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وحيث أن مجلس الأمن قد فشل حتى الآن في الاضطلاع بمسؤوليته في هذا الصدد، يجب على الجمعية العامة التدخل.

منذ تلقينا لتقرير لجنة مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في سوريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تدهورت الحالة في الميدان تدهورا كبيرا. وقد كان هناك بالفعل آنذاك أسباب جدية للاعتقاد بأنه تم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وبعد ثلاثة أشهر، فإننا نشعر بالقلق إزاء الهجمات العشوائية التي تزداد كثافة باستمرار ضد السكان المدنيين.

ويجب على الحكومة السورية أن تضع حدا فوريا لجميع أعمال العنف هذه والسماح بالوصول دون عوائق للمساعدات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، يجب إجراء تحقيق شامل ومستقل في انتهاكات القانون الدولي، ولا سيما جميع الانتهاكات الخطيرة المستمرة لحقوق الإنسان، لتحقيق المساءلة الكاملة وحماية حقوق الضحايا.

وفي المرحلة الراهنة، فإن السبيل الواقعي الوحيد لتحقيق هذه المساءلة – على الأقل بالنسبة لمن يتحملون أكبر قدر من المسؤولية – يتمثل في إحالة مجلس الأمن للحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومن ثم، نرى أن توصي الجمعية العامة – بالإضافة إلى تقديم دعمها الكامل لمبادرة جامعة الدول العربية – مجلس الأمن بالنظر في هذه الإحالة.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للسيدة نافانيثيم بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، على إحاطتها الإعلامية. لقد هال إندونيسيا بشدة التصعيد الأخير لأعمال العنف وتدهور الحالة في سوريا، الأمر الذي أدى إلى وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في البلد. والتأثير الإجمالي لأعمال العنف على السكان عموما في سوريا يصل إلى حد الأزمة الإنسانية.

إن إندونيسيا ترفض بشدة استخدام القوة في البلد والذي تسبب في معاناة المزيد من المدنيين، وتحث السلطات السورية على ضمان سلامة وأمن شعبها وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم. وفي ضوء ذلك، تدعو إندونيسيا إلى وضع حد فوري لجميع أعمال العنف. كفانا عنفا. ويجب علينا بذل كل جهد ممكن لحماية المدنيين.

لذلك، نحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولا شك في أن مسؤولية اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان تقع على عاتق الحكومة السورية. وهذه مهمة لا يمكن إرجاؤها أو تأجيلها.

وعليه، فإننا نؤكد مجددا على الضرورة الملحة لأن تنفذ السلطات السورية، دون إبطاء، الالتزامات والتدابير التي التزمت بها في مناسبات عدة في السابق. ويجب على الحكومة السورية أن تتعاون تماما مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن هذه المسألة الهامة. ويجب حل الصراع في سوريا بالوسائل السلمية. ولذلك، ثمة حاجة واضحة إلى إجراء حوار سياسي حقيقي وشامل بين جميع الأطراف في البلد.

ويجب علينا نحن، المجتمع الدولي، العمل بصورة موحدة للمساعدة على تحقيق هذا الهدف. ولا بد من أن نهيئ الظروف المواتية للتسوية السياسية والحوار السياسي، اللذين يجب البدء فيهما على الفور. ويجب أن تجسد التسوية السياسية تطلعات وإرادة الشعب السوري.

أخيرا، فإن إندونيسيا تؤيد اقتراح إنشاء قوة مشتركة

لحفظ السلام. ولكن أولا، يجب أن نعمل لضمان عودة السلام إلى سوريا؛ وينبغي أن تكفل قوة حفظ السلام حماية المدنيين وأن تمهد الطريق أمام التسوية السياسية.

وإندونيسيا تتطلع إلى مناقشة المزيد من تفاصيل هذا الاقتراح وإلى العمل معا، في الوقت ذاته، على صياغة استجابتنا المشتركة للمساعدة في حل الحالة في سوريا.

السيد سين سون هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يغتنم هذه الفرصة لتوضيح موقفه بخصوص بند جدول الأعمال المعروض حاليا على جلسة الجمعية العامة هذه.

أولا، ينبغي أن يستند أي نقاش حول مسائل حقوق الإنسان إلى مبادئ احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ودون أي تدخل من قوى خارجية. وبوصف الجمهورية العربية السورية عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، فهي ليست استثناء في ذلك الصدد.

ثانيا، يتعين وقف استخدام العنف ضد الحكومة السورية وضد الشعب السوري البريء فورا، ويجب إزالة جميع عناصر عدم الاستقرار. من أجل استعادة الحالة في سوريا تحت السيطرة، يجب إنهاء استخدام أي شكل من أشكال العنف، الذي يؤدي إلى تدهور الحالة مرة واحدة. ويجب القضاء على جميع حالات استخدام العنف.

ثالثا، يتعين حل جميع المسائل المتعلقة بالجمهورية العربية السورية، لما فيه مصلحة الشعب العربي السوري. ويتعين أن يقرر الشعب السوري مستقبل سوريا وشعبها. لذلك، ينبغي أن تجري عملية السلام والاستقرار في سوريا بقيادة سورية، ودون أي تدخل خارجي.

ويؤكد وفد بلدي مرة أخرى ضرورة احترام سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ويتعين حل جميع المسائل من خلال التفاوض والحوار. ويعرب وفد بلدي عن خالص أمله في أن تستقر الحالة السورية في أقرب وقت ممكن.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بجلسة الجمعية العامة اليوم، أود أن أعبر عن وجهات نظرنا، بشأن إجراءات عقد هذه الجلسة، وبشأن جوهر المسألة.

أولا، فيما يتعلق بالإجراءات، وكما شرح وفد بلدي خلال هذا الصباح، تلقينا رسالة الرئيس المؤرخة ٩ شباط/فبراير، التي عممت على جميع الممثلين الدائمين، والتي عبر فيها عن عزمه عقد هذا الجلسة الرسمية للجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال ٦٤ المعنون ”تقرير مجلس حقوق الإنسان“. وكنا نأمل في إجراء مشاورات مسبقة مقدما مع الدول الأعضاء المعنية، أو حتى مع المكتب، قبل إعلان هذه الجلسة.

حتى في ظل ظروف استثنائية، تتطلب عقد جلسة رسمي عاجل للجمعية العامة، كان يمكن القيام بذلك، وفقاً للإجراءات المعمول بها. وليس ثمة مبرر للتحايل على العمليتين الطبيعية والعملية، فيما يخص التحضير لتلك الجلسات. إذ يمكن أن يشكل ذلك سابقة، تفتح الباب لعرض أية حالة على الجمعية العامة، دون الحصول على ولاية محددة، ودون المرور عبر القنوات المناسبة، ودون إجراء المشاورات اللازمة بطريقة محايدة وشفافة ونزيهة، كما هو مطلوب في مجال إدارة أعمال الجمعية العامة. وفي حالة سوريا، يجب أن نأخذ أيضا في الاعتبار أن الحالة لا تزال قيد نظر مجلس الأمن.

فيما يخص مضمون القرار بشأن الحالة في سوريا، أود أن أقول ما يلي.

أولا، إن سوريا تمر بوقت عصيب جدا في تاريخها، حيث أن سلامتها وتضامنها الوطنيين على المحك. وثمة العديد من التصورات الجزئية أو المتحيزة للأحداث الحالية في سوريا، التي تتناقض مع واقع ما يجري في الميدان. وينبغي النظر إلى الأحداث التي وقعت في سوريا والنظر فيها بطريقة شاملة.

ثانيا، وقعت خلال الأشهر الأخيرة، العديد من الهجمات الإرهابية في سوريا، وقع آخرها قبل بضعة أيام في حلب، مما أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات العامة. وسمعنا بالأمس فقط، زعيما في تنظيم القاعدة يدعو إلى ارتكاب المزيد من أعمال العنف ضد الشعب والحكومة السوريين. وينبغي لنا أن نكون واضحين بشأن ذلك، وندين كل تدخل أجنبي، و أعمال العنف والتحريض على الإرهاب.

ثالثا، نعتقد أن الاستجابة للمطالب المشروعة للشعب من خلال عملية سياسية سلمية بقيادة محلية دون تدخل أجنبي، هي السبيل الوحيد للخروج من الأزمة. ولن تؤدي الجزاءات القسرية والضغط ومحاولات التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا، سوى إلى تعميق الأزمة السياسية والاجتماعية، مع جميع ما لها من تشعبات في المنطقة كلها. لذلك، ينبغي أن يكون هدفنا السعي إلى إرساء عملية تؤدي إلى إنشاء دولة أكثر ديمقراطية، وتوسيع نطاق المشاركتين السياسية والاقتصادية، وتعزيز الوحدة الوطنية، وبالتالي ضمان النظام العام والأمن القومي والاستقرار والازدهار للشعب السوري. ويتعين القيام بذلك، مع الأخذ في الاعتبار، أن المسؤولية الأساسية والنهائية عن أمن واستقرار الشعب السوري تقع على عاتق شعب وحكومة سوريا.

رابعا، أدت سوريا تاريخيا دورا هاما في الشرق الأوسط. وسيكون لإطالة انعدام الاستقرار والاضطرابات في سوريا آثار على السلام والاستقرار في المنطقة على نطاق أوسع. ويتعين علينا أن نفكر جميعا بطريقة شاملة وفعالة وعملية، للمساعدة على إيجاد حل سلمي للأزمة الحالية، دون أي تدخل خارجي. إننا نعتقد أن دور الأمم المتحدة الرئيسي، بما في ذلك الجمعية العامة، يتمثل في المساعدة على تيسير التواصل بين المجموعات السياسية السورية والحكومة السورية، كجزء من عملية سياسية بقيادة سورية. ويتعين القيام بذلك، مع الأخذ في الاعتبار بأن عملية الإصلاح التي أعلنتها الحكومة، استنادا إلى تطلعات الشعب السوري، إلى جانب ضمان احترام سيادة البلد ووحدته وسلامته الإقليمية. وثمة مبادرة روسية لإجراء حوار في موسكو. وينبغي أن تنصت جميع المجموعات إلى ذلك النداء.

أخيرا، وكما سبق الذكر، فإن جمهورية إيران الإسلامية تؤيد أي عملية سياسية سلمية بقيادة سورية تكون بناءة وغير منحازة، وتقف على أهبة الاستعداد لأداء دورها في تلك العملية.

السيدة روبياليس دي شامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): في ٥ شباط/فبراير كرر رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة الحادي عشر للتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، في إطار تناولهم مسألة التدخل الأجنبي والعدوان على الشعب السوري الشقيق وحكومته، إدانتهم لسياسة التدخل بطريقة منهجية، وزعزعة الاستقرار في الجمهورية العربية السورية الشقيقة، بهدف فرض تغيير النظام بالقوة على الشعب السوري.

كما أدان رؤساء دول وحكومات المنطقة أعمال العنف المسلح التي شنتها جماعات غير نظامية بدعم من دول أجنبية ضد الشعب السوري، وأعربوا عن أملهم في أن يعود المجتمع السوري إلى الهدوء وأن يمكّن من تطوير بلده في جو من السلام. وكرر رؤساء دول وحكومات المنطقة أيضاً تأييدهم لسياسة الإصلاح والحوار الوطني التي دشنتها الحكومة السورية، بغية التوصل إلى حل سياسي للأزمة الراهنة، على

نحو يحترم سيادة الشعب السوري ويكفل السلامة الإقليمية لذلك البلد العربي الشقيق.

ونواجه اليوم تكرار السيناريو نفسه الذي استخدم في ليبيا من قبل حلف شمال الأطلسي وحلفائه. وقد حذرت نيكاراغوا حينها من تنفيذ نموذج جديد من التدخل الأجنبي والعسكري في حالة ليبيا، كي يتم تكراره في وقت لاحق في بلدان نامية أخرى. وهناك شعور اليوم بتكرار المشهد نفسه نظراً إلى سيناريو التدخل العسكري وتغيير النظام الجاري الآن في سوريا، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، وخاصةً المادة ٢.

وليس سرا أن هناك وجوداً بالفعل لبعض بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي وحلفائها في سوريا، وأن هذه البلدان تعمل على تسليح الجماعات غير النظامية التي تسبب المأساة التي يعاني منها الشعب السوري. ويتكلم قادة سياسيون وعسكريون من تلك البلدان بحماسة، وهم يدفعون بالحجج الإنسانية، ويحثون على استكشاف جميع الخيارات الممكنة لحل الأزمة، في ذات الوقت الذي يخططون فيه لضمان تسليح الجماعات الإرهابية بشكل رسمي. ويعمل هؤلاء بجد وبطريقة سرية بهدف تنفيذ التدخل العسكري المباشر، الذي لا يرمي إلى شيء سوى إزالة الحكومة الشرعية في سوريا.

وجميع تلك التصريحات والتصرفات إنما هي دليل واضح على أنه يتم تنفيذ هذه الخطط على أساس النموذج الليبي القائم بوصفه نمطاً للتدخل العسكري في شؤون شعوب العالم وضد إرادتها. ويبدو أوضح أكثر من أي وقت مضى أن ما تسعى إليه منظمة حلف شمال الأطلسي في الواقع، إنما هو تغيير النظام لضمان الهيمنة الإمبريالية، والوصول إلى الموارد الطبيعية في بلادنا، بما يحقق أطماع بلدان تلك المنظمة.

ولا يزال حاضرا جداً في أذهاننا، كيف أن هذه الأطراف الفاعلة نفسها قد نفذت الممارسات والسياسات ذاتها في ليبيا، وقد أسفرت عنها نتائج نعرفها جميعا. ولا تستطيع في الحالة الراهنة، حتى وسائط الإعلام التابعة للقوى الكبرى، ولا المنظمات غير الحكومية إخفاء هذه الحقيقة. وليس الذي نراه في سوريا سوى مسرحية ذات عدة فصول، بما في ذلك الاستفزاز، وتسليح الإرهابيين، والتدخل العسكري، وتدمير البلد، وأخيرا اقتسام عقود مربحة لتعمير البلد الذي دمروه بأنفسهم.

ويجب وضع حد فوري لإرهاب الدولة وأعمال العدوان والتلاعب الأجنبي والعنف ضد جمهورية سوريا حتى يمهّد الطريق لإيجاد مناخ من الثقة، والشروع في عملية شاملة لإجراء حوار تحتاج إليه سوريا على وجه الاستعجال، بغية تهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى تسوية سياسية سلمية بين السوريين، وهي ما يرغب فيه ذلك البلد الشقيق وحكومته.

فقد أنشئت الأمم المتحدة من أجل تعزيز السلام، وليس للترويج لشن الحروب أو التدخل بأي شكل في شؤون الدول.

وقد أكدت نيكاراغوا على نحو دائم، التزامها بالسلام وحبها للحياة ورفضها للعنف والحرب وعزمها الراسخ على الدفاع عن سيادة الشعوب والتضامن فيما بينها، وأنها ضد الاحتلال الاستعماري أو الإمبريالي. وقد ظلت تلك المبادئ توجه ثورتنا الشعبية الساندينية في جميع نواحيها.

تولى الرئيس الرئاسة.

وقد واصلنا أيضا وبصورة دائمة، استنكار الخسائر في أرواح الأبرياء في جميع أنحاء العالم، جنباً إلى جنب مع إدانة العنف. غير أنه يجب علينا أن نوضح أننا لا نتفق مع وجهة النظر المتمثلة في أنه ينبغي السماح للتذرع الملفق بحماية حياة الإنسان، الذي يجري الآن وصفه على أنه مسؤولية الحماية، بأن يصبح حجة ملتوية لتبرير التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول. وينبغي للأمم المتحدة ألا تواصل السماح

بسياسة الكيل بمكيالين هذه، كونها لا تؤدي إلا إلى إرساء السوابق التي تقوض السلام والأمن الدوليين. ويجب علينا التعاون بشكل حقيقي في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها.

وتعترف نيكاراغوا بأن الحكومة السورية ملتزمة التزاما كاملا بالمشاركة في حوار وطني، ووضع جدول أعمال بشأن إصلاحات واسعة النطاق. وتشمل تلك الإصلاحات صياغة التشريعات المؤدية إلى إجراء انتخابات عامة تستجيب لتطلعات الشعب السوري، وتضع بذلك الأساس للتعددية السياسية والديمقراطية. وقد أثبتت سوريا أيضا امتثالها بشكل كامل للبروتوكول المتعلق بمراقبي جامعة الدول العربية، ولخطة العمل العربية. وسحبت الحكومة القوات المسلحة من الشوارع وأطلقت سراح الآلاف من المعتقلين الذي لم يتورطوا في أعمال العنف. ويسرت سوريا أيضا عمل وسائط الإعلام الأجنبية، وهو أمر واضح تماما بالنسبة لمراقبي بعثة جامعة الدول العربية الذين لم يعد يأبه أحد للتقرير الذي قدموه الآن.

وترى نيكاراغوا أن من الضروري بذل المزيد من الجهود السياسية لتجنب حدوث أزمة نطاقها أوسع في منطقة الشرق الأوسط. ونعرب عن تقديرنا لمبادرة الاتحاد الروسي بشأن التوسط من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي سياسي وسلمي لهذه الأزمة. ونؤيد أيضا تأييدا تاما الموقف الذي اتخذه في مجلس الأمن كل من الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية. وكما قال رئيس بلدي، القائد دانيال أورتيغا سافيدرا مؤخرا: ”إنه موقف حازم لصالح التفاوض والحوار والسلام، وضد الحرب“.

وختاماً، نود أن نوضح رفضنا للدعوة إلى عقد هذه الجلسة اليوم، التي عقدت دون التشاور على سبيل المجاملة مع الحكومة الشرعية في سوريا. ونرفض أيضاً النتائج التي تتوصل إليها هذه الجلسة، ما دام الغرض الرئيسي من عقدها يتمثل في السعي إلى مزيد من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المعنية، وتآكل السيادة الوطنية وحق الشعب السوري في تقرير مصيره. فذلك طريق من شأنه إرساء سابقة سلبية أخرى لشعوب العالم، وعرقلة فرص الحوار والتفاوض، مع فتح أبواب أوسع كل يوم للتدخل العسكري وشن الحرب.

السيدة كولونتاي (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): نحيط علما بالمعلومات التي قدمتها اليوم إلى الجمعية العامة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن الحالة في سوريا. ومع الأسف والقلق، لا بد لنا مرة أخرى من الإعراب عن شكوكنا إزاء حياد وموضوعية المعلومات بشأن الحالة الحقيقية في سوريا.

لفتت بيلاروس مرارا الانتباه إلى انعدام التوازن في قرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن الحالات المتصلة ببلدان معينة في سوريا، بما في ذلك القرار الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان (قرار مجلس حقوق الإنسان S-18/1)، والقرار الخاص ببلد بعينه بشأن سوريا الذي اعتمدته اللجنة الثالثة (القرار ١٧٦/٦٦). تستند هاتان الوثيقتان إلى استنتاجات تعبر عن وجهة نظر طرف واحد فقط في الصراع وعلى ذلك لا يمكن أن تكون موضوعية. ومن المفهوم جيدا منذ فترة طويلة أن بيلاروس لا تقبل من حيث المبدأ القرارات المتصلة ببلدان محددة كوسيلة للإكراه السياسي.

تشعر بيلاروس بقلق بالغ إزاء استمرار المواجهة بين القوات الحكومية والقوات المناهضة للحكومة في سوريا، والتقارير عن إراقة الدماء وسقوط الضحايا بين السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. نحن نؤيد أسرع تسوية ممكنة للحالة من خلال المفاوضات بين الأطراف المعنية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتدابير البناءة التي اتخذت على المستوى الإقليمي، بهدف تعزيز مبادئ الحوار القائم على الاحترام المتبادل بين

الطرفين. ونشيد كثيرا ونرحب بجهود الوساطة المسؤولة التي تبذلها حكومة الاتحاد الروسي للتقريب بين المواقف، وتطبيع الحالة في سوريا والمنطقة ككل.

وتدعو بيلاروس الأطراف المتنازعة إلى القيام على الفور بإنهاء أعمال العنف والجلوس إلى طاولة المفاوضات. نحن مقتنعون بأن هذه هي الوسيلة الوحيدة المسؤولة والدائمة لحل هذه المشكلة من أجل مصلحة الشعب السوري كله. إن السبيل الحقيقي الوحيد لتطبيع الحالة هو إجراء حوار وطني واسع النطاق مع الاحترام الصارم والثابت لسيادة الدولة السورية وسلامتها الإقليمية. علينا تيسير هذا الحوار، على أساس الحياد ونهج متوازن. ونناشد أعضاء الجمعية العامة التصرف بحكمة ومسؤولية الحكومات ذات السيادة، وتجنب اتخاذ قرارات متسرعة ومجحفة.

السيد برناردیني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): في حين تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي، فإنها تود أن تشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الهام. نود أن نضم صوتنا إلى أصوات أولئك الذين يدينون استمرار استخدام القوة ضد المدنيين في سوريا، وانتشار حالات الإعدام التعسفي والتعذيب والاعتداءات والإساءات الجنسية، بما في ذلك ضد الأطفال. ما برح المحتجون ونشطاء حقوق الإنسان والصحفيون يتعرضون للاضطهاد والاحتجاز لأسباب سياسية. هناك عدد متزايد من حالات الاختفاء بل ويستهدف النظام أنشطة الدعم الطبي. إن الحالة بلغت من الخطورة أن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بيلاي خلصت إلى احتمال أن تكون قوات الأمن السورية قد ارتكبت جرائم ضد الإنسانية.

نكث نظام الأسد كل وعوده، بما في ذلك تعهداته بوضع حد للقمع، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، والسماح لبعثة مراقبي جامعة الدول العربية ووسائل الإعلام الدولية بالوصول دون عوائق، وسحب القوات المسلحة من المناطق الحضرية. وبدلا من ذلك، زاد العنف والقمع على مدى الأسابيع القليلة الماضية.

إن السيناريو الحالي غير مقبول. لا بد من الاستجابة إلى التطلعات المشروعة للشعب السوري. وترى ايطاليا أن الوقف الفوري للعنف ضروري، وتواصل بشدة تأييد الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية لإيجاد حل سلمي وديمقراطي للأزمة الجارية. ومن هذا المنطلق، نرحب بنتائج الاجتماع الوزاري الذي عقد أمس في القاهرة.

وفي حين تواصل إيطاليا دعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء بشأن المسألة السورية، نرحب بالجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولاسيما الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. لقد اتخذت إيطاليا وشركائها في الاتحاد الأوروبي طائفة واسعة من التدابير لممارسة ضغوط متزايدة على النظام لوقف حملة القمع العنيفة التي يشنها منذ آذار/مارس الماضي. لقد فرضنا جزاءات فردية على العديد من المسؤولين عن القمع، بما في ذلك الرئيس الأسد.

ونعمل الآن على جولة أخرى من الجزاءات. نحن مستعدون لاعتمادها في اجتماع مجلس الشؤون الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي في ٢٧ شباط/فبراير، ونعتزم مواصلة زيادة الضغط على النظام حتى يوقف القمع. ونرحب بالتدابير التي اتخذها الشركاء الآخرون في هذا الاتجاه، وندعو بقية المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى هذه الجهود من خلال اتخاذ تدابير تقييدية ضد أولئك المسؤولين عن القمع، مع مراعاة التقليل إلى الحد الأقصى من الآثار السلبية على السكان المدنيين.

إن الحالة الحرجة في مختلف مناطق البلد تقوض بشدة حياة المواطنين السوريين. لقد أعاد الاتحاد الأوروبي التأكيد على أن النظام يجب أن يستجيب لاحتياجات شعبه عن طريق تقديم المساعدة الضرورية وإتاحة تلقي العلاج الطبي، وكذلك

الوصول دون عائق للمنظمات الإنسانية المعنية. لا بد من السماح على الفور بدخول المساعدات الدولية إلى البلد. ولا بد أيضا من أن يصل الدعم إلى أولئك الذين عبروا الحدود إلى البلدان المجاورة. لقد اتخذت إيطاليا بالفعل إجراءات في هذا الصدد عن طريق إرسال إمدادات طبية لمساعدة اللاجئين السوريين في لبنان.

ولا تزال إيطاليا ملتزمة بالتوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية، تمشيا أيضا مع المؤشرات التي انبثقت عن اجتماع جامعة الدول العربية في ٢٢ كانون الثاني/يناير من أجل عملية انتقال سياسي في سوريا بدعم من المجتمع الدولي، وفي المقام الأول الشركاء الإقليميين. ولذلك فإننا نتطلع إلى اجتماع أصدقاء سوريا الذي سيعقد في تونس في ٢٤ شباط/فبراير، ونعتقد أنه ينبغي كفالة الدعم السياسي القوي للمعارضة السورية من خلال تشجيع وحدة أوسع نطاقا بين مختلف عناصرها من أجل وضع منهاج سياسي موحد.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة، التي طال انتظارها.

أرى هذه المناقشة تتطور، والصور التي شاهدتها في عطلة نهاية الأسبوع عالقة في ذهني. واليوم، أذكر مشاهد للرضع والأطفال الصغار من حي بابا عمرو في حمص. إنهم مصابون، تغطيهم الضمادات ويملأهم رعب يفوق الخيال. ينظرون إلى الكاميرات بأعين متوسلة، وهم في أمس الحاجة إلى المساعدة. وبالطريقة الوحيدة التي يعرفونها، يحاول هؤلاء الأطفال الوصول إلى العالم. إنهم يطلبون من العالم أن يمد يد المساعدة.

لا يمكن لإنسان محترم تجاهل هذه الصور. لا يهم ما هو أصل المرء، وما هو دينه أو السياسة التي يدعو إليها. إن صور ضعف الحيلة هذه في مواجهة الموت بمثابة نداء أخلاقي لكل شخص وكل دولة في العالم. إن هذا النداء ليس واضحا، في أي مكان، وضوحه هنا في الأمم المتحدة، التي أسست في المقام الأول لصون مبادئ حقوق الإنسان، والكرامة الإنسانية والحياة البشرية.

هؤلاء الأطفال في سوريا لم يسقطوا ضحايا بشكل عشوائي نتيجة الكوارث الطبيعية. ولم يتوفوا بسبب مجاعة. وليسوا خسائر عرضية للحرب. إنهم أهداف متعمدة لنظام وحشي سيرتكب أي جريمة، ويتجاوز أي حدود للتمسك بالسلطة.

نحن نعلم جميعا أن عواقب التقاعس ستكون مروعة. قال ونستون تشرشل ذات مرة ”كلما نظرت إلى ماض بعيد، كلما استطعت أن ترى مستقبلا أبعد“. إذا أردنا أن نفهم نوايا هذا النظام، يجب أن ننظر إلى سجله. قبل ٣٠ عاما بالتحديد، قتلت هذه الحكومة نفسها ١٠ ٠٠٠ من شعبها في حماة في حملة واحدة.

لم يتغير أي شيء. لا يزال بشار الأسد يقتل المدنيين بصورة منهجية. ودباباته تدوس على حقوق المتظاهرين السلميين. وقواته تغتصب وتعذب الرجال والنساء والأطفال. لا يملك الأسد السلطة الأخلاقية ليحكم. فمع كل بيت تدمره مدافع الهاون، ومع كل شاب تصيبه طلقة قناص، ومع أي شخص يتعرض للتعذيب، يزداد التركيز على البوصلة الأخلاقية المعوجة لذلك النظام.

يمكن أن يكون بشار الأسد قد تلقى تدريباً ليصبح طبيب عيون، لكنه في الواقع لا يسعى إلا للتغطية على الجرائم التي يرتكبها نظامه حتى لا يراها المجتمع الدولي. لم يعد بوسع المجتمع الدولي إلا أن ينظر إلى الحالة في سوريا بعين ثاقبة لا يفوتها شيء. لقد قتل أكثر من ٦ ٠٠٠ شخص منذ أن بدأت الانتفاضة. فكم من الأبرياء يجب أن يموتوا حتى يستجيب العالم؟

تزداد حصيلة القتلى، ويزداد معها واجبنا الأخلاقي. إن إنسانيتنا المشتركة توحدنا، وتلك الروابط تتعرض الآن للاختبار. لقد آن الأوان لأن يكف المجتمع الدولي عن الوقوف موقف المتفرج حيال عمليات القتل الجارية الواحدة تلو الأخرى. لقد آن الأوان لأن تتحد أصوات الضحايا في النهاية مع صوت العالم المناهض لطاغية دمشق. ينبغي أن يكون واضحاً أن الأسد ونظامه لا يملكان سلطة أخلاقية للاستمرار في الحكم.

لقد آن الأوان لهذه المنظمة أن تبدأ في فعل شيء ذي معنى حتى يتوقف الأسد عن قتل شعبه. إن أطفال سوريا – من حمص إلى حماة – يستصرخوننا. ومصيرهم في أيدينا.

السيدة كافاناه (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): هل لنا أن نبدأ بالتقدم إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم بشأن هذه المسألة المهمة. إن الحزن الشديد لينتابنا ونحن نجد أنفسنا نناقش هنا تردي الحالة في الجمهورية العربية السورية.

ترحب نيوزيلندا بمفوضة حقوق الإنسان، السيد بيلاي، وتشكرها على ما قدمته من إحاطة إعلامية بآخر التطورات.

تغتنم نيوزيلندا هذه الفرصة لتدعم مجدداً جلسة مجلس حقوق الإنسان الخاصة عن سوريا وقرار المجلس الذي أشار إلى تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا. لقد أوضح التقرير احتمال ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. كما عثرت اللجنة على أدلة مهمة على وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعدام بدون محاكمة، والتوقيف التعسفي، والتعذيب، وانتهاك حقوق الأطفال. ذلك شيء فظيع، ويجب أن يتوقف. يجب على سوريا أن تحمي سكانها.

تنضم نيوزيلندا إلى الآخرين الذين أثنوا على الدور الذي يضطلع به جيران سوريا. يشكل إنشاء مجموعة أصدقاء سوريا خطوة أخرى جديرة بالثناء، شأنها شأن عرض تونس استضافة أول اجتماعاتها.

لقد أرست خطط الجامعة العربية عملية تهدف إلى تحقيق انتقال سلمي يسمح للشعب السوري بأن يقرر مستقبله. باختصار، ينبغي أن نستمع إلى بلدان المنطقة وأن نحذو حذوها.

في ذلك الصدد، هال نيوزيلندا عجز مجلس الأمن عن دعم خطة الجامعة العربية. وكما لاحظ رئيس الجمعية العامة ومفوضة حقوق الإنسان، فإنه كلما استمر انقسام مجلس الأمن، تعرض المزيد من أبناء الشعب السوري للتقتيل. ومما يثير القلق البالغ ورود تقارير تفيد بأن الحالة في سوريا بدأت تتفاقم منذ أن أخفق مجلس الأمن في التصرف.

تدعو نيوزيلندا السلطات السورية إلى وقف العنف فوراً، ونناشدها أن تمتثل امتثالا تاماً لواجباتها بموجب القانون الدولي وذلك بأن تقوم بالتحقيق في جميع الجرائم ضد الإنسانية ومحاكمتها وإنزال العقوبة بمرتكبيها جميعاً.

كما نحث سورياً على تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة التحقيق وخطط الجامعة العربية.

السيد فيناي كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): ظلت الجمهورية العربية السورية، بحكم موقعها الجغرافي والإستراتيجي وعبقرية شعبها، تضطلع بدور مهم في الشرق الأوسط على مدى التاريخ المدوّن. وحتى في العصر الحديث، ليس من المغالاة في شيء التأكيد على دور سوريا في التطورات الجارية في الشرق الأوسط. لذلك فإن استمرار الاضطراب وعدم الاستقرار في سوريا له تداعيات على السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

يساور الهند عميق القلق إزاء الحالة الراهنة في سوريا، التي أسفرت عن مقتل الآلاف من المدنيين ومن أفراد قوات الأمن خلال الأحد عشر شهراً الماضية. إننا ندين بقوة جميع

أشكال العنف، بغض النظر عن هوية مرتكبيها. كما ندين انتهاكات حقوق الإنسان. تعتبر الهند الحق في التعبير والتجمع السلمي من القيم الأساسية التي ينبغي احترامها عند القيام بكفالة استقرار المجتمع واستقراره. بما أن المشكلة في سوريا ذات طابع سياسي في المقام الأول، فقد دعت الهند، منذ بدء الاحتجاجات، إلى عملية سلمية شاملة للاستجابة لمظالم جميع شرائح المجتمع السوري.

لقد أبلغت الهند تلك الرسالة إلى القيادة السورية، سواء على الصعيد الثنائي أو مع شركائها في مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل. لقد دعونا الجانب السوري إلى ضرورة نبذ العنف والاستجابة لتطلعات الشعب السوري.

إننا نعتقد اعتقاد راسخاً أن العملية السياسية الرامية إلى تسوية الأزمة الحالية ينبغي أن يتولى قيادتها السوريون أنفسهم. ونعتقد أن الدور الرئيسي للمجتمع الدولي يتمثل في تيسير حوار الحكومة السورية مع جميع فئات المجتمع السوري من أجل عملية سياسية شاملة، مع الأخذ في الحسبان التطلعات المشروعة لجميع السوريين، وكفالة احترام سيادة البلد ووحدته وسلامته الإقليمية.

على جامعة الدول العربية، بوصفها منظمة إقليمية مهمة، أن تؤدي دورها التاريخي المطلوب منها في تعزيز الحوار السياسي بين الأطراف السورية. في ذلك الصدد، رحبنا بنشر بعثة مراقبي الجامعة في العديد من مناطق البلد، مما كان له أثر في الحد من مستوى العنف، ووفَّر صورة أكثر دقةً للتطورات الجارية. كما دعمنا الجهود التي تبذلها الجامعة من أجل التسوية السلمية للأزمة عبر عملية سياسية شاملة بقيادة سورية. ونؤيد دعوة الجامعة إلى إجراء حوار سياسي جدي بين الحكومة السورية وأطياف المعارضة كافة تحت رعاية جامعة الدول العربية. ونعتقد أن مسألة القيادة السورية أمر يقرره الشعب السوري.

وفي الختام، نعتقد أنه، من أجل حل المشكلة السورية حلاً سريعاً، ينبغي أن تقوم جامعة الدول العربية بتيسير انخراط جميع قوى المعارضة السورية انخراطاً سلمياً في حوار بناء مع السلطات. ونأمل أن يؤدي هذا إلى تهيئة بيئة جديدة للسلام وإلى تعزيز نشوء عملية سياسية. يمكن أن يستفيد مثل هذا الحوار السياسي من الإصلاحات السياسية التي أعلنتها بالفعل القيادة السورية، مع إدخال التغييرات الضرورية عليها حتى تكون مقبولة لدى جميع شرائح المجتمع السوري.

السيد أبكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب، سيدي الرئيس، بمبادرتكم إلى عقد هذه الجلسة. كما نشكر مفوضة حقوق الإنسان، السيدة بيلاي، على إحاطتها الإعلامية.

تأسف تركيا أسفاً عميقاً لما يجري حالياً من عنف ومن تصاعد حصيلة القتلى المدنيين في سوريا. ينبغي أن تتركز الجهود الدولية على إنهاء حمام الدم في سوريا فوراً، وتمهيد الطريق لعملية انتقال سلمي وديمقراطي بقيادة سورية بما يتمشى مع المطالب والتطلعات المشروعة للشعب السوري. يجب تفادي إمكانية اندلاع حرب أهلية وانقسام ديني وطائفي وعرقي مهما كلّف الأمر.

يجب أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد عن حالة حقوق الإنسان في سوريا قبل فوات الأوان.

تثني تركيا على الجهود التي تبذلها حالياً الجامعة العربية من أجل إنهاء الأزمة في سوريا، وتعرب عن دعمها القوي المستمر للمبادرة الشاملة التي تضطلع بها. ونرحب بالدعوة إلى إنشاء مجموعة أصدقاء سوريا.

تتزايد احتمالات نشوء أزمة إنسانية تَعُمّ سوريا. وقد تواصلنا مع جميع وكالات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل حشد جهودها الرامية إلى زيادة الوعي بالحاجة المتزايدة إلى إتاحة وصول جميع الشركاء الإنسانيين بلاد قيود

حتى يتمكنوا من تقييم الحالة والاستجابة لها. ويتعين على المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية تعبئة الموارد الآن من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية المتصاعدة بسرعة. ويجب على المجتمع الدولي بذل كل جهد لمنع استمرار الحالة في التدهور. وفي هذا المسعى، ستواصل تركيا الوقوف إلى جانب الشعب السوري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب أحد الممثلين الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): إن ممثل إسرائيل، التي تحتل الأراضي العربية المحتلة في الجولان وفلسطين وما تبقى من أراض في جنوب لبنان، قد أحسن كشف أوراقه اليوم أمام الجمعية العامة. فمن المهم جدا أن نسمع من ممثل كيان دأب على ارتكاب المذابح الجماعية في دير ياسين وقبية ونابلس وجنين وقانا الأولى وقانا الثانية والجولان والقدس وصبرا وشاتيلا، إلى آخره.

قد لا يكون هناك مكان واحد في فلسطين إلا وامتدت يد الجريمة الإسرائيلية المنظمة إليه. وهذا الكلام موثق في حوليات الأمم المتحدة، التي أنشأت لجان تحقيق رفضت إسرائيل استقبالها وشكلت لجان تقص للحقائق رفضت إسرائيل استقبالها، وأنشأت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة ورفضت إسرائيل استقبالها على مدى ٤٣ عاما. وعقد مجلس حقوق الإنسان ثلاث دورات استثنائية للنظر في مجازر إسرائيلية ارتكبت ضد لبنان وغزة.

مع هذا الرصيد الإجرامي الوقح، يقف ممثل إسرائيل ليوزع علينا النصائح والاتهامات ويذرف دموع التماسيح على أطفال سوريا التي شاركت بلاده في قتل الآلاف منهم. أذكر فقط، على سبيل التخصيص، أن ٣٠٠ طفل لسوري قد قتلوا بالألغام الإسرائيلية المزروعة في الجولان، فقط بالألغام الإسرائيلية المزروعة في الجولان، علاوة على المئات منهم ممن تشوهوا.

لقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية، كما يعرف الجميع، بتهويد مدينة القدس وطرد عشرات الآلاف من أبنائها وتدمير باب المغاربة قبل يومين بالكامل، وهو أمر دأبنا على التحذير منه منذ سنوات. كما تستمر إسرائيل في اعتقال ١٠ ٠٠٠ أسير فلسطيني، من بينهم رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني نفسه وعشرات من أعضاء البرلمان الفلسطيني. إن إسرائيل، بسياساتها العدوانية والاحتلالية وانتهاكاتها الممجوجة لحقوق الإنسان ومعاداتها لجيرانها وتهديداتها المستمرة – التي وصلت إلى حد استخدام السلاح النووي من دون رادع أو انتقاد من حماتها – إسرائيل هذه هي سبب عدم الاستقرار في منطقتنا كلها.

من المهم جدا للسادة الحاضرين أن يلاحظوا معي أن لغة ممثل إسرائيل قد تقاطعت تماما وتشابهت مع لغة دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا يؤكد شراكتهم جميعا في استهداف سوريا، حكومة وشعبا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يقترب الاجتماع العام الحالي من نهايته الآن. وأنا أكرر الشكر للسيدة نافي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، على إسهامها القيم. فقد قدمت السيدة بيلاي لنا تقريرا واضحا وحافلا بالمعلومات، ولكنه مثير للقلق العميق، بشأن آخر التطورات في سوريا.

وأشكر جميع الممثلين على حضور اجتماع اليوم والتعبير عن وجهات نظرهم بشأن حالة حقوق الإنسان في سوريا.

وقد أعرب العديد من الدول الأعضاء التي تكلم ممثلوها اليوم عن قلقها إزاء استمرار العنف في سوريا وضرورة وضع حد لأعمال القتل. وأكدت أيضا ضرورة وضع حد لجميع انتهاكات حقوق الإنسان. وأعربت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء عن أسفها لعدم قدرة مجلس الأمن على اعتماد قرار لدعم الخطة العربية.

ومما يثلج صدري الحوار بين الأمين العام وجامعة الدول العربية، والذي آمل أن يشجع اتخاذ إجراءات حاسمة من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة السورية. وبصفتي رئيس الجمعية العامة، فإنني على استعداد لدعوة الجمعية إلى مواصلة النظر في هذه المسألة كلما ارتأت الدول الأعضاء أن ذلك ضروري.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.